

وعلى قرار مجلس المنافسة رقم 54/ق/2022 الصادر في 29 من شوال 1443 (30 ماي 2022)، القاضي بمنح شركة «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA» ترخيصا استثنائيا من أجل الشروع في الإنجاز الفعلي لعملية التركيز المذكورة أعلاه، تفعيلا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وذلك بناء على طلب مقدم من لديها و مسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0119/22bis بتاريخ 18 من شوال 1443 (19 ماي 2022)؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 30 من شوال 1443 (31 ماي 2022)؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 10 ذي القعدة 1443 (10 يونيو 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 22 من ذي القعدة 1443 (22 يونيو 2022)؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع السيد محمد عدنان والزين نيابة عن المقررة السيدة كوثر الإدريسي، للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022)؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي.

وحيث إن الحكم الصادر في 31 مارس 2022 عن المحكمة التجارية لمدينة ليل ميتروبول بفرنسا في الملف عدد 2021/444-2022002933، في إطار مسطرة التسوية القضائية لشركة «MEUBLES DEMEYERE SA»، قضى بقبول عرض شركة «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA» من أجل تولي المراقبة الحصرية لمجموع أصول وأنشطة موقع NORD و NERSAC و CAL-SCAN التابعة لشركة «MEUBLES DEMEYERE SA»، وذلك مع إمكانية الاستبدال لصالح شركة «CBA MEUBLES SA» مما يجعل العملية الحالية خاضعة لإلزامية التبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12؛

قرار لمجلس المنافسة عدد 75/ق/2022 صادر في 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022) المتعلق بتولي شركة «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA» المراقبة الحصرية لمجموع أصول وأنشطة موقع NORD و NERSAC و CAL-SCAN، التابعة لشركة «MEUBLES DEMEYERE SA».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛ وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛ وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 66/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 18 من شوال 1443 (19 ماي 2022)، المتعلق بتولي شركة «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA» المراقبة الحصرية لمجموع أصول وأنشطة موقع NORD و NERSAC و CAL-SCAN التابعة لشركة «MEUBLES DEMEYERE SA» في إطار مسطرة قضائية؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/47 بتاريخ 22 من شوال 1443 (23 ماي 2022) القاضي بتعيين السيدة كوثر الإدريسي مقررة في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني او العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة CEMA «BOIS DE L'ATLAS SA» المراقبة الحصرية لمجموع أصول وأنشطة موقع NORD وNERSAC وCAL-SCAN التابعة لشركة MEUBLES «DEMEYERE SA»، وهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز سقفي رقم المعاملات الإجمالي العالمي والوطني لمجموع المنشآت والمحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية :** «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي تابعة لمجموعة «SAFARI»، وتنشط بشكل أساسي في مجال إنتاج الخشب الرقائقي (meubles en kit) بأفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التركيز الاقتصادي تم إنجازها من خلال شركة CBA MEUBLES المحدثة خصيصا لهذا الغرض، وهي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة مملوكة بنسبة 99.98% لشركة CEMA BOIS D'ATLAS ؛

- **الجهة المستهدفة :** «MEUBLES DEMEYERE SA»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون الفرنسي، وتعتبر الشركة الأم لمجموعة عائلية متخصصة في التركيب والتصنيع وتجارة الجملة وشبه الجملة والتجزئة المتعلقة بتسليم منقولات للتركيب. وتحقق الشركة المستهدفة رقم معاملات بالسوق الوطنية لتصنيع وتجارة الجملة وشبه الجملة والتجزئة المتعلقة بتسليم منقولات للتركيب، من خلال التصدير فقط إذ أنها لا تتوفر على أي فرع بالمغرب ؛

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الحالية تشكل فرصة استثمارية لمجموعة «SAFARI» ستمكها من الاستثمار في تحديث الأداة الصناعية، لاكتساب المرونة في سلسلة الإنتاج وتطوير الشبكة التجارية ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، وكذا جلسات الاستماع للأطراف المعنية، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف ومن نتائج التحقيق أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق تركيب وتصنيع وتجارة الجملة وشبه الجملة والتجزئة المتعلقة بتسليم منقولات للتركيب ؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة الطلب وخصائصه وبنية العرض في الأسواق المعنية، فقد تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافي مرجعي للأسواق المعنية بعملية التركيز، مع إمكانية ترك هذا التحديد مفتوحا بالنظر لكون العملية لن يكون لها تأثير على المنافسة داخلها؛ وحيث إن التحقيق أبان على أن تموين السوق الوطنية بهذه المنتوجات يعتمد على الاستيراد بصفة حصرية نظرا لعدم وجود صناعة محلية في هذا المجال ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للأثار الأفقية لعملية التركيز بالنسبة للأسواق السالفة الذكر، أبان على أن العملية لن ينتج عنها أي تقاطع في أنشطة أطرافها، كون الشركات التي تخضع لسيطرة مجموعة «SAFARI» لا تنشط على مستوى السوق المرجعية كما تم تحديدها، وبالتالي فإنه لن يترتب عن العملية أي تراكم في حصص الأسواق بعد إنجازها ؛

وحيث إن حصص سوق الشركة المستهدفة MEUBLES «DEMEYERE SA» لم يطرأ عليها أي تغيير وتبقى سابقة لعملية التركيز الحالية وليست ناتجة عنها وتراوح بين [0-5] % ؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة وما سبق ذكره أعلاه، يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في الأسواق الوطنية المرجعية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 66/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 18 من شوال 1443 (19 ماي 2022) يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «CEMA BOIS DE L'ATLAS SA» المراقبة الحصرية لمجموع أصول وأنشطة موقع NORD وNERSAC وCAL-SCAN التابعة لشركة «MEUBLES DEMEYERE SA».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس المجلس ورئيساً للجلسة، السيدة جهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.